

يعني ذلك أن الحفاظ على أمان البنية التحتية الرقمية والمعلومات التكنولوجية للمملكة أصبح أمراً ضروريا لضمان استمرارية الحياة الاقتصادية والاجتماعية. يجب على الدول التعاون والتكاتف في تحقيق الأمن السيبراني، ويعد توفير الأمن السيبراني معياراً أساسياً لقدرة الدول على استخدام التكنولوجيا الحديثة في مختلف جوانب الحياة البشرية، منظمات الأعمال الرقمية في المملكة باتت تواجه تحديات متزايدة في مجال الأمن السيبراني، يُعتبر الأمن السيبراني في البنية التحتية والمعلومات أمراً حيوياً لاستمرارية الأعمال وحماية البيانات في ظل التطورات التكنولوجية السريعة. تطبيقات الأمن السيبراني تمتد أيضاً إلى وسائل التواصل الاجتماعي والأجهزة المحمولة والويب، يمكن استخلاص الدروس القيمة وتطبيق التقنيات الفعالة للتصدي للتهديدات السيبرانية المتزايدة وضمان سلامة الأنظمة والبيانات في البيئة الرقمية المعاصرة. كما يتضمن تأثير الأمن السيبراني على القضاء الإلكتروني الحاجة إلى تطوير قوانين وإجراءات قانونية محدثة توفر العدالة الرقمية وتحمي الأدلة الإلكترونية وتضمن سلامة البيانات، مع التوسع التقني المستمر في مجال الملاحة الجوية للمملكة، تتطلب هذه البيئة التكنولوجية المعقدة إجراءات متقدمة لضمان سلامة الطيران المدني، بالإضافة إلى تطوير قدرات الاستجابة السريعة والتعامل مع الهجمات السيبرانية بفعالية. يتعين على القطاع الطيران المدني اتخاذ إجراءات استباقية لحماية بنيته التحتية والبيانات الحساسة، يقوم الأمن العام بتعزيز الوعي بأهمية الأمن السيبراني وتعزيز الثقافة الأمنية في المؤسسات والمجتمعات، بالإضافة إلى تبني ممارسات أمنية متقدمة مثل تطبيق تقنيات التشفير وتعزيز الوقاية من الاختراقات والهجمات السيبرانية. كما يتعاون الأمن العام مع القطاع الخاص والحكومي لتطوير إطار قانوني وتشريعات مناسبة لتعزيز الأمن السيبراني وضمان الامتثال للمعايير واللوائح المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية. فيقوم الأمن العام بتعزيز قدرات جمع وتحليل الأدلة الرقمية للتحقيق في الجرائم السيبرانية وتقديم الدعم الفني للجهات القضائية في معالجة هذه الجرائم. كما يتعاون الأمن العام مع الجهات القضائية والتنفيذية على الصعيدين المحلي والدولي لتقديم الدعم في عمليات التحقيق وضمان تطبيق العدالة. يسعى الأمن العام إلى تعزيز التعاون المشترك مع الجهات الأخرى على الصعيدين الوطني والدولي لمكافحة الجرائم السيبرانية، يساهم الأمن العام في تحقيق أمان واستقرار في البيئة الرقمية وحماية المستخدمين والمؤسسات من التهديدات السيبرانية المتزايدة. تُعتبر الجهود الدولية والوطنية للحماية أساسية لمواجهة التحديات السيبرانية المتزايدة. يساهم الاتحاد في تطوير القدرات الوطنية للدول في مجال الأمن السيبراني وتعزيز التعاون الدولي في مواجهة التهديدات السيبرانية عبر الحدود. يتم تعزيز التنسيق والتعاون الدولي لتعزيز الأمن السيبراني على المستوى العالمي، يجب على الدول والمؤسسات التعاون والتكاتف في تطوير استراتيجيات شاملة لتعزيز الأمن السيبراني ومكافحة التهديدات الإلكترونية بشكل فعال. من خلال التركيز على الوقاية والتحقيق والتعاون الدولي، يمكن للدول والمؤسسات تحقيق مستويات عالية من الأمان السيبراني، وضمان استمرارية الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ينبغي على القطاع الخاص أن يلتزم بدمج الأمن السيبراني في جميع عملياته واستراتيجياته، بينما ينبغي على الحكومات دعم هذه الجهود من خلال توفير التشريعات اللازمة والتعاون الدولي. يمكن للقطاع الطيران المدني تحقيق مستويات عالية من الأمان والسلامة للركاب والطواقم. يعتبر الأمن السيبراني تحدياً متنامياً يتطلب تعاوناً دولياً وتكاتفاً شاملاً بين القطاعين العام والخاص.